الموقف الامريكي من " وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الاونروا" : دراسة مقارنة في تنامي المواقف المعادية بين إدارتي الرئيس ترامب والرئيس بايدن (2017–2025)

م.د. عمار منهل محمد التك
جامعة الموصل / كلية الآداب
ammar.m.m@uomosul.edu.iq

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تطوّر الموقف الأمريكي من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) منذ تأسيسها عام 1949 وحتى عام 2025، بتحليل السياقات السياسية والدبلوماسية التي رسمت حدود الدعم أو الضغط الأمريكي على الوكالة. اعتمدت الدراسة على منهج تاريخي–تحليلي يقوم على تتبّع مسار السياسات الأمريكية تجاه الأونروا عبر الإدارات المتعاقبة، مع التركيز على العوامل الجيوسياسية والاستراتيجية التي شكّلت نظرة واشنطن إلى دور الوكالة في المنطقة.

تكشف الدراسة أنّ الموقف الأمريكي لم يكن ثابتًا، بل تأثر بتحولات السياسة الخارجية، وبعلاقة الولايات المتحدة بالصراع العربي–الإسرائيلي، وبقوة اللوبيات المؤثرة في واشنطن، فضلاً عن الظروف الإقليمية، مثل: الانتفاضات الفلسطينية وأزمات التمويل الدولية. وتبيّن النتائج أنّ إدارة ترامب مثّلت نقطة انعطاف حادّة تمثّلت في وقف التمويل وربط استمرار الدعم بإعادة تعريف مهام الوكالة، في حين سعت إدارة بايدن إلى إعادة مستوى معيّن من الدعم مع الحفاظ على أدوات الضغط المرتبطة بالإصلاحات.

وتخلص الدراسة إلى أنّ الأونروا ظلت ساحة اختبار للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وأنّ مستقبل علاقتها بواشنطن سيبقى مرهونًا بتوازنات سياسية أكبر من الجانب الإنساني وحده.

الكلمات المفتاحية :الولايات المتحدة، الأونروا، اللاجئون الفلسطينيون، السياسة الأمريكية، إدارة ترامب، إدارة بايدن، التمويل الدولي.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 13, Issue 43, Feb 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

The U.S. A Position toward the "United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA)": A Comparative Study of the Growing Hostile Attitudes between the Administrations of President Trump and President Biden (2017–2025)

Dr. Ammar Manhal Al-Tak
Department of History / College of Arts
ammar.m.m@uomosul.edu.iq

Abstract:

The American position toward the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) is a sensitive issue that lies at the intersection of the humanitarian and the political. Since the Agency's establishment in 1949 as a temporary framework to address the effects of Palestinian displacement, UNRWA has constituted one of the most prominent manifestations of the continued existence of the Palestinian question, as well as a practical indicator of the extent to which the international community – led by the United States – fulfills its responsibilities toward the refugees. For decades, the United States has been the largest, or at least one of the principal, donors to the Agency, a fact that has given its position special weight in determining UNRWA's ability to carry out its educational, health, and relief functions.

During the period 2017–2025, the American stance underwent a clear shift. The policy of President Donald Trump's administration toward UNRWA was marked by a sharply critical tone and by doubts about the usefulness of the Agency's continued existence, which translated into the freezing and then the complete cessation of U.S. funding, and into linking the Agency's future to a broader effort to redefine the Palestinian refugee issue. By contrast, President Joe Biden's administration moved to restore part of the funding and re-engage with the Agency, while maintaining a degree of political and security conditionality. As a

result, its position appeared more as a recalibration of the relationship than as a full return to the pre-2017 status quo.

The research problem thus emerges from a central question: How did the American position toward UNRWA evolve between the Trump and Biden administrations during the period 2017–2025, and what internal and external factors shaped or constrained this shift? The study assumes that this position was not merely a humanitarian or financial expression, but rather a tool of political pressure tied to each administration's vision of the Middle East peace process and of the acceptable parameters for resolving the refugee question. It further assumes that the difference between the two administrations lay primarily in degree, form, and instruments of expression rather than in a complete break at the level of substance.

To answer this question, the research employs the historical–analytical method in conjunction with the comparative approach, by tracing the evolution of the American position through White House documents, statements by the Departments of State and the Treasury, debates in the U.S. Congress, and reports issued by UNRWA and relevant UN bodies. It also draws on Arabic and foreign academic studies and on the publications of specialized research centers. The temporal framework extends from 2017 to 2025, with recourse to earlier historical stations whenever necessary to illuminate the roots of U.S.–UNRWA relations, while the spatial framework focuses on American decision-making institutions and the five UNRWA fields of operation. The importance of this study lies in offering a comparative reading of the positions of two successive U.S. administrations on a highly complex file within the Arab Israeli conflict, at a time of mounting pressure on UNRWA and declining international prioritization of the Palestinian cause.

Keywords: United States, UNRWA, Trump Administration, Biden Administration, Palestinian refugees, U.S. foreign policy, funding.

المقدمة :

يُعَدّ الموقف الأمريكي من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشـغيل اللاجئين الفلسـطينيين في الشـرق الأدنى (الأونروا) قضـية حسّاسـة تقف عند تقاطع الإنسـاني بالسـياسـي، منذ إنشـاء الوكالة عام 1949 بوصفها إطارًا مؤقتًا لمعالجة آثار اللجوء الفلسطيني. فقد شكّلت الأونروا أحد أبرز تجليات استمرار القضية الفلسـطينية، ومؤشـرًا عمليًا على مدى التزام المجتمع الدولي – وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية – بمسـؤولياته تجاه اللاجئين، ولا سـيما أن الولايات المتحدة احتلّت لعقود موقع المموّل الأكبر أو أحد أهم المموّلين للوكالة، الأمر الذي منح موقفها وزنًا خاصًـا في تحديد قدرة الأونروا على أداء مهامها التعليمية والصحية والإغاثية.

وخلال المدة 2017–2025 شـهد الموقف الأمريكي تحوّلًا واضـحًا؛ إذ اتسـمت سـياسـة إدارة الرئيس دونالد ترامب تجاه الأونروا بنبرة نقدية حادّة وتشـكيك في جدوى اسـتمرارها، تُرجِمَت إلى تجميد التمويل ثم وقفه وربط مستقبل الوكالة بإعادة تعريف قضية اللاجئين الفلسطينيين. في المقابل، عملت إدارة الرئيس جو بايدن على اسـتعادة جزء من التمويل والعودة إلى التواصـل مع الوكالة، مع الإبقاء على قدر من التحفظ والاشتراطات السياسية والأمنية، بما جعل موقفها أقرب إلى إعادة ضبط للعلاقة منه إلى عودة كاملة إلى ما قبل 2017.

تنطلق مشـكلة البحث من سـؤال رئيس مفاده: كيف تطوّر الموقف الأمريكي من الأونروا بين إدارة ترامب وإدارة بايدن خلال المدة 2017–2025، وما العوامل الداخلية والخارجية التي أسـهمت في تشـكيل هذا التحول أو الحدّ منه؟ وتقوم فرضية الدراسة على أن هذا الموقف لم يكن تعبيرًا إنسانيًا أو ماليًا فحسب، بل أداة ضـغط سـياسـي مرتبطة برؤية كل إدارة لمسـار التسـوية في الشـرق الأوسـط وحدود الحل المقبول لقضـية اللاجئين، وأن الاختلاف بين الإدارتين كان في الدرجة والشكل وأدوات التعبير أكثر منه قطيعة في الجوهر.

وللإجابـة عن ذلك يعتمد البحث المنهج التـاريخي–التحليلي مقرونًـا بـالمنهج المقارن، بتتبّع تطور الموقف الأمريكي في وثائق البيت الأبيض، وبيانات وزارتي الخارجية والخزانة، ومناقشـات الكونغرس، وتقارير الأونروا والجهات الأممية ذات الصلة، إلى جانب دراسات أكاديمية عربية وأجنبية وإصدارات مراكز أبحاث متخصـصـة. وتمتد الحدود الزمنية من عام 2017 حتى 2025، مع العودة عند الحاجة إلى بعض الجذور التاريخية للعلاقة بين الولايات المتحدة والأونروا، في حين يتركز الإطار المكاني على مؤسـسـات صـنع القرار الأمريكي ومناطق عمل الوكالة الخمس. وتنبع أهمية البحث من أنه يقدم قراءة مقارنة لموقف إدارتين رئاسيتين متتاليتين من ملف شديد التعقيد في الصراع العربي–الإسرائيلي، في ظل تصاعد الضغوط على الأونروا وتراجع أولوية القضية الفلسطينية على الأجندة الدولية.

المبحث الاول: الجذور التاريخية للموقف الأمريكي من وكالة الأونروا

حين أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثامن من كانون الأول/ديسمبر عام 1949 قرارها رقم (302) القاضي بإنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، كانت قد وضعت بذلك حجر الأساس لأول مؤسسةٍ دوليةٍ تتعامل مع آثار النكبة الفلسطينية، في وقت كانت فيه الولايات المتحدة القوةَ الدوليةَ الأكثر نفوذًا في صياغة قرارات المنظمة الدولية. لقد شكّل إنشاء الأونروا انعكاسًا مباشرًا لتوازنات ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ سعت واشنطن إلى الجمع بين التزاماتها الإنسانية المعلنة وبين التزاماتها السياسية تجاه قيام دولة إسرائيل التي كانت من أوائل الدول التي اعترفت بها (United Nations, 1949) .

وعلى الرغم من أن الخطاب الأمريكي الرسمي في تلك المرحلة ركّز على البعد الإنساني في إنشاء الوكالة، إلا أنّ الوثائق الدبلوماسية تُظهر أنّ الإدارة الأمريكية كانت تنظر إليها من زاويةٍ أمنيةٍ وسياسيةٍ أيضًا. ففي مذكرة لوزارة الخارجية الأمريكية تعود إلى عام 1951، ورد أنّ استمرار الدعم للأونروا مرغوبٌ فيه؛ لمنع الاضطرابات بين اللاجئين وللحفاظ على الاستقرار الإقليمي"(U.S., 1989, P.213).

ولعل ما سبق، يظهر لنا وبوضوحٍ أن الهدف لم يكن محصورًا في الإغاثة، بل في السيطرة على البيئة الاجتماعية للاجئين، وتحويلها إلى أداةٍ من أدوات ضبط المنطقة.ومنذ الخمسينيات، اتخذت السياسة الأمريكية تجاه الأونروا طابعا براغماتيا متبدلًا بحسب الأولويات الدولية، ففي عهد الرئيس دوايت آيزنهاور Dwight D. Eisenhower (دوايت ديفيد أيزنهاور هو الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة (1953–1961)، برز قائدًا أعلى لقوات الحلفاء في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، وقاد البلاد في بدايات الحرب الباردة عبر سياسة الاحتواء، وأسّس وكالة ناسا، وأطلق مشروع الطرق السريعة بين الولايات، وعمل على ضبط التسلّح النووي)

كان التركيز على مواجهة النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط، ولهذا دعمت واشنطن ميزانية الوكالة سخاء في إطار استراتيجيتها لمكافحة "الفقر المولِّد للتطرف الشيوعي"، وهو التعبير الذي استعملته الخارجية الأمريكية آنذاك في تبرير المساعدات (William, 1984, P.735).

أما في عهد الرئيس جون كينيدي(John F. Kennedy) (جون فيتزجيرالد كندي John F. Kennedy، (1917–1963) (هو الرئيس الخامس والثلاثون للولايات المتحدة، تولّى منصبه عام 1961 حتى اغتياله في تشرين الثاني/نوفمبر 1963. عُرف بسياساته الإصلاحية في الداخل، ودعمه لحركات

الحقوق المدنية، وقيادته لأزمات الحرب الباردة مثل: أزمة الصواريخ الكوبية، فضلًا عن تأسيسه لمشروع "التحالف لأجل التقدّم" ودعمه لتوسّع برامج الفضاء الأمريكية) (هاميلتون, 2013, ص211–220)

فقد ارتبط دعم الأونروا بمفهوم "التحالف لأجل التقدم" الذي روّج له في أمريكا اللاتينية، إذ سعت واشنطن إلى استعمال المساعدات الإنسانية كوسيلةٍ لتلميع صورتها كقوةٍ رحيمةٍ في عالمٍ منقسمٍ أيديولوجيًا (Douglas, 2002, P.97).

غير أنّ حرب حزيران/يونيو 1967 (حرب حزيران 1967، أو ما يُعرف بحرب الأيام الستة، هي حرب نشبت حينما قامت إسرائيل بحركة عسكرية ضد كل من مصر وسوريا والأردن في 5 حزيران/يونيو 1967. انتهت الحرب بسيطرة إسرائيل على الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة وسيناء والجولان، وشكّلت نقطة تحوّل استراتيجية في الصراع العربي–الإسرائيلي بإحداث تغيير جذري في موازين القوى وفي طبيعة الأزمة الشرق أوسطية) (محمد, 1991, ص85–92)

وما تبعها من احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، شكّل نقطة تحولٍ في نظرة الولايات المتحدة للأونروا. إذ أصبح اللاجئون الفلسطينيون داخل الأراضي المحتلة تحت إدارةٍ إسرائيليةٍ مباشرة، مما جعل نشاط الوكالة يتقاطع مع السياسات الأمنية الإسرائيلية. وفي هذا السياق بدأت واشنطن تتحدث عن "ضرورة إصلاح الأونروا" و"ضمان حيادها"، وهو ما عبّر عنه أحد تقارير وزارة الخارجية الامريكية عام 1970 حينما قال: " ينبغي أن تتجنب الوكالة أي تورط سياسي قد يضر بالمصالح الأمريكية والإسرائيلية" .

وكانت هذه العبارة المفتاح الذي يحدد حدود الدور المسموح به للأونروا: الإغاثة دون السياسة، وفي السبعينيات، ومع تصاعد قوة التيار المحافظ داخل الولايات المتحدة، أخذ الخطاب الأمريكي يتّجه نحو التشكيك في جدوى استمرار الأونروا. فقد وصف السيناتور الجمهوري جيسي هيلمز في جلسة للكونغرس عام 1975 الوكالة بأنه" أحفورة بيروقراطية من مؤسسات الأمم المتحدة تكرّس اعتماد اللاجئين على المعونات" (Congressional Record,1975, P.422)، هذا الخطاب الذي يجمع بين الازدراء البيروقراطي والنظرة الأيديولوجية الرافضة للمؤسسات الدولية، سيصبح لاحقًا إحدى السمات الثابتة في السياسة الجمهورية الأمريكية تجاه الأمم المتحدة عامةً والأونروا خاصة.

أما في اثناء ثمانينات وتسعينات القرن العشرين، فقد عكست السياسة الأمريكية ازدواجية واضحة بين التصريحات والممارسات. ففي الوقت الذي كانت فيه واشنطن تؤكد دعمها "للجهود الإنسانية التي تقوم بها الأونروا"، كانت تعمل في الكواليس على تقييد ميزانيتها وربط تمويلها بشروط مالية دقيقة. وقد أشار تقرير صادر عن مكتب *محاسبة الحكومة الأمريكية* (GAO)عام 1991 إلى أنّه" يجب أن تكون المساهمات الأمريكية للأونروا مشروطةً بمراجعاتٍ دوريةٍ مالية وتعليمية" (U.S.1991).

وهكذا، تحوّل الدعم المالي إلى وسيلةٍ للمراقبة، واستُبدلت الثقة الأممية بالرقابة الأمريكية المباشرة.وبعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، اكتسبت الأونروا بُعدًا جديدًا في السياسة الأمريكية، إذ رأت فيها واشنطن قناةً لتخفيف حدة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، بما يمنع انهيار عملية السلام. وفي هذا السياق كتب ريتشارد ميرفي Richard W. Murphy (ريتشارد دبليو. ميرفي هو دبلوماسي أمريكي بارز شغل منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا بين عامي 1983–1989 في إدارة الرئيس رونالد ريغان. عُرف بدوره في ملفات الشرق الأوسط، ومنها الحرب اللبنانية، والعلاقات الأمريكية–السورية، وسياسات واشنطن تجاه الخليج خلال الحرب العراقية–الإيرانية)

مساعد وزير الخارجية الأسبق لشؤون الشرق الأدنى، قائلًا: "إن الأونروا تؤدي دورًا لا غنى عنه في الحفاظ على الاستقرار الضروري لاستمرار المفاوضات" (Murphy, 1994, P.44) ، هذه الرؤية التي تربط الاستقرار الاقتصادي بالعملية السياسية ستظل إحدى ركائز التفكير الأمريكي حتى بدايات القرن الحادي والعشرين.

غير أنّ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 (يشير الحادي عشر من سبتمبر 2001 إلى سلسلة هجمات إرهابية منسّقة نفذها تنظيم القاعدة ضد الولايات المتحدة، استهدفت برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك ومقر البنتاغون قرب واشنطن، وأسفرت عن آلاف الضحايا. مثّلت الهجمات نقطة تحول في السياسة الأمريكية وأطلقت "الحرب على الإرهاب) (محمد, 2003, ص9–15)

غيّرت بعمقٍ مسار السياسة الأمريكية تجاه المؤسسات الأممية العاملة في الشرق الأوسط، إذ صعدت مفردات "الأمن" و"مكافحة الإرهاب" لتصبح المعيار الأول في الحكم على نشاط الوكالات الدولية، وفي هذا الإطار، بدأت واشنطن تربط بين المناهج التعليمية في مدارس الأونروا وبين "خطر التطرف"، مطالبةً بتعديلاتٍ على المحتوى الذي يدرّس في المخيمات، وقد ذكر تقرير صادر عن معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى(Washington Institute) for Near East Policy (معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى هو مركز أبحاث أمريكي تأسس عام 1985في واشنطن العاصمة، ويُعد أحد أبرز مراكز النفوذ الفكري في صياغة السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط. يعتمد على دراسات يقدمها خبراء ودبلوماسيون سابقون، ويُعرف بميوله القريبة من دوائر صنع القرار في الكونغرس والبيت الأبيض.) (المسيري, 2002, ص145–148)

عام 2003 " ..صانعو القرار في واشنطن يبدون قلقًا متزايدًا من احتمال أن يغذي نظام التعليم في الأونروا العداء لإسرائيل.."(Washington, 2003) وبهذا أصبح المجال التربوي، الذي كان رمزًا للنهضة الفلسطينية، ساحةً جديدة للضغط السياسي الأمريكي.

وتكرّس هذا الاتجاه في عهد الرئيس جورج دبليو بوش George W. Bush (جورج دبليو بوش هو الرئيس الثالث والأربعون للولايات المتحدة (2001–2009)، تولّى الحكم بعد مسيرة سياسية بدأت بحكم ولاية تكساس. ارتبطت ولايته بهجمات 11 سبتمبر، وشنّ الحرب على الإرهاب، واحتلال أفغانستان والعراق، إضافة إلى إعادة تشكيل السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط وتعزيز النفوذ العسكري والأمني الأمريكي عالميًا.) (بوش, 2012) الذي أدخل المساعدات الإنسانية ضمن إطار "الحرب على الإرهاب"، فبدأت وزارة الخارجية والكونغرس في فرض ضوابط أكثر صرامة على تمويل الأونروا، وشملت "التدقيق في خلفيات الموظفين المحليين" و"ضمان عدم استفادة أي كيانٍ مصنفٍ إرهابيًّا من خدماتها" (U.S., 2005)،وعلى الرغم من أنّ الإدارات اللاحقة، ولاسيما في عهد باراك أوباما، حاولت التخفيف من حدة تلك الإجراءات، فإنها لم تُلغِ الأساس الذي قامت عليه، أي: إخضاع التمويل الإنساني لاعتبارات الأمن والسياسة.

ويرى الباحث أنّ هذه المرحلة الممتدة من 1949 حتى 2016 تظهر بجلاء أن الموقف الأمريكي من الأونروا لم يكن متغيرًا عابرًا، بل سياسة متواصلة تتبدّل في الأسلوب وتبقى ثابتة في الهدف، فالولايات المتحدة تعاملت مع الوكالة بعدّها أداةً لضبط الأوضاع الفلسطينية لا لمعالجتها، ووسيلةً لتثبيت الأمر الواقع لا لتغييره. وقد لخّصت الباحثة (آن ليمور)هذا المعنى حينما قالت: "لقد حوّلت الولايات المتحدة الأونروا من أداةٍ لتحقيق العدالة إلى أداةٍ لإدارة الأزمة" (Anne Le More, 2008, P.102)

وهكذا، حين وصل الرئيس دونالد ترامب Donald J. Trump (دونالد جون ترامب هو الرئيس الخامس والأربعون للولايات المتحدة (2017–2021)، ورجل أعمال وإعلام معروف قبل دخوله السياسة. امتازت ولايته بتغييرات واسعة في السياسة الخارجية، أبرزها الانسحاب من عدد من الاتفاقيات الدولية، وتشديد الموقف من إيران، وتقليص تمويل مؤسسات الأمم المتحدة، ومنها الأونروا، واعتماد نهج "أمريكا أولاً")

إلى الحكم عام 2017، لم يأتِ قراره بقطع التمويل كاستثناءٍ أو انقلابٍ على السياسة السابقة، بل كتتويجٍ لمسارٍ طويلٍ من الشكوك والتسييس بدأ منذ خمسينات القرن الماضي. فالولايات المتحدة، عبر إداراتها المتعاقبة، ظلت تعدّ الأونروا ضرورةً مؤقتةً لابد أن تنتهي، وقضية اللاجئين عبئًا إنسانيًا يجب احتواؤه لا حله. ومن هنا، يمكن القول إنّ الجذور التاريخية للموقف الأمريكي من الأونروا تكمن في معادلةٍ دائمةٍ بين الدعم والضبط، بين الإغاثة والهيمنة، وهي المعادلة التي شكلت الخلفية الموضوعية لمواقف إدارتي ترامب وبايدن اللاحقتين.

المبحث الثاني: مقارنة الاتجاهات والسياسات لمواقف إدارتي الرئيس ترامب والرئيس بايدن

إن الموقف الأمريكي من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لم يكن يومًا شأنًا إنسانيًا فحسب، بل ظل مرآة تعكس طبيعة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وتوجهها بين مرحلتين متناقضتين في الشكل، متقاربتين في الجوهر: مرحلة الرئيس دونالد ترامب ذات الطابع القومي المحافظ، ومرحلة الرئيس جو بايدن Joe Biden (جو بايدن هو الرئيس السادس والأربعون للولايات المتحدة، تولّى منصبه في يناير 2021 بعد مسيرة سياسية طويلة شملت عضوية مجلس الشيوخ لمدة ستة وثلاثين عامًا، ونائبًا للرئيس باراك أوباما بين 2009 و2017. امتازت رئاسته بإعادة تعزيز التحالفات الدولية، والعودة إلى الاتفاقيات متعددة الأطراف، واستئناف التمويل الأمريكي للأونروا بعد أن أوقفته إدارة ترامب، مع التأكيد على النهج الدبلوماسي في قضايا الشرق الأوسط)

ذات الطابع الليبرالي الدبلوماسي، وبين الإدارتين تَكشِف المواقف من الأونروا عن ثباتٍ في الرؤية الأمريكية تجاه قضية اللاجئين، قوامه حماية المصالح الإسرائيلية أولًا، وضبط التفاعلات الفلسطينية والعربية ضمن أُطرٍ مالية مشروطة ثانيًا.

حين اعتلى دونالد ترامب سدة الحكم في كانون الثاني/يناير 2017، أعلن في خطابه الافتتاحي أنّ "الولايات المتحدة لن تدفع بعد الآن ثمنًا لأخطاء الآخرين، ولن تمول المؤسسات التي تعمل ضد مصالحها" (Trump,2017)، كان ذلك التوجّه مقدمةً لسياسة جديدة تجاه الأمم المتحدة عمومًا، والأونروا خصوصًا، إذ رأت الإدارة الجمهورية أن تلك الوكالة تمثل أنموذجًا لما وصفه ترامب لاحقًا بـ"البيروقراطية الدولية التي تكرس الفشل بدل أن تنهيه" (Kushner, 2022, P.286) ، وعبر مستشاره وصهره جاريد كوشنر Jared Kushner (جاريد كوشنر هو رجل أعمال ومستشار سياسي أمريكي، وُلد عام 1981، وهو صهر الرئيس دونالد ترامب وشغل منصب كبير مستشاري الرئيس دونالد ترامب خلال ولايته (2017–2021). أدى دورًا محوريًا في صياغة سياسات الإدارة في الشرق الأوسط، بما في ذلك خطة السلام الأمريكية وملف التطبيع، فضلًا عن أنه كان من أبرز المؤثرين في القرارات المتعلقة بالمساعدات الخارجية والوكالات الدولية.).

في مذكرة داخلية وجهت إلى مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 2018 عن هذه الرؤية، إذ قال: "من الضروري تقويض عمل الأونروا.. فهي تُكرّس الوضع القائم ولا تُسهم في تحقيق السلام.."

ومن هذا المنطلق، جاءت سياسة واشنطن تجاه الأونروا أقرب إلى "الهجوم الممنهج" منها إلى "الإصلاح الإداري"، ففي آب/أغسطس 2018، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية، وقف التمويل المخصص

للوكالة، والذي بلغ حينها نحو 360 مليون دولار سنويًا، أي: ما يعادل ثلث ميزانيتها العامة، وجاء في البيان الرسمي أن الأونروا "منظمة فاشلة بطبيعتها، ولا يمكن إصلاحها" (U.S., 2018).

ويرى الباحث أنّ هذا القرار لم يكن منفصلًا عن السياق العام لما سمي بـ(صفقة القرن) (صفقة القرن : هو الاسم الشائع لخطة السلام التي طرحتها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لتسوية الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، والتي أُعلن جانبها السياسي في 28 كانون الثاني/يناير 2020 في البيت الأبيض تحت العنوان الرسمي : السلام لأجل الازدهار: رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي .تضمنت الخطة شقّين، اقتصاديًا وسياسيًا، ورُوِّج لها كحل نهائي للصراع، لكنها قوبلت برفض فلسطيني واسع وانتقادات عربية ودولية لكونها منحازة لإسرائيل وتُبقي على السيطرة الإسرائيلية على مساحات واسعة من الضفة الغربية والقدس. ينظر :"السلام لأجل الازدهار – رؤية جديدة لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي"، خطة السلام المعروفة إعلاميًا باسم "صفقة القرن"، البيت الأبيض، 28 كانون الثاني/يناير 2020، العربي الجديد، 24 آذار/مارس 2025).

إذ تزامن مع سلسلة خطوات استهدفت إعادة تعريف قضية اللاجئين الفلسطينيين، تمهيدًا لشطبها من ملفات الحل النهائي، وقد أشار البعض إلى هذا المعنى حينما كتب: "..إن سياسة ترامب تجاه الأونروا لم تكن مالية فحسب، بل سياسية تهدف إلى إلغاء الوجود القانوني لقضية اللاجئين في النظام الدولي.." (خالدي، 2020، ص285).

وبذلك تجاوزت إدارة ترامب حدود المراجعة المالية إلى ممارسة ضغط دبلوماسيٍ صريح على الدول المانحة، فقد نقلت صحيفة *واشنطن بوست* عن مصادر في وزارة الخارجية أنّ كوشنر وسفيرة واشنطن لدى الأمم المتحدة نيكي هيليNikki Haley (نيكيماتا (نيكي) هالي سياسية أمريكية من الحزب الجمهوري، وُلدت عام 1972 في ساوث كارولينا لأسرة مهاجرة من أصل هندي. شغلت منصب حاكمة ولاية ساوث كارولينا بين 2011 و2017، لتكون أول امرأة وأول شخصية من أقلية عرقية تتولى هذا المنصب في الولاية. عيّنها الرئيس دونالد ترامب سفيرة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة (2017–2018)، إذ تبنّت مواقف متشددة في قضايا الشرق الأوسط ودافعت بقوة عن السياسات الأميركية تجاه إسرائيل والمنظمات الدولية. تُعد من أبرز الوجوه الجمهورية الصاعدة، وترشّحت للانتخابات الرئاسية عام 2024 قبل أن تنسحب من السباق.)

عقدا لقاءات مع ممثلين أوروبيين طالبوهم "بالتفكير في طرق جديدة لتقليص دور الأونروا" .

وتبنت الولايات المتحدة داخل مجلس الأمن، خطابًا يشكك في حياد موظفي الوكالة، زاعمة أن مدارسها "تنشر التحريض ضد إسرائيل". ولم يكن ذلك الاتهام جديدًا، بل تكرارًا لخطاب سياسي قديم يهدف إلى تقويض شرعية الأونروا من الداخل، ومن الجدير بالملاحظة أن الخطاب الأمريكي في تلك المرحلة استند

إلى مبدأ "المقايضة المالية"، إذ ربط بين الدعم الاقتصادي والولاء السياسي. وقد قال الرئيس ترامب في كانون الثاني/يناير 2018 صراحة: "..ندفع للفلسطينيين مئات الملايين من الدولارات سنويًا، ولا نحصل على أي تقدير أو احترام.. ".

هذه اللغة التي تحول المساعدات إلى ثمن للرضا السياسي، تعكس ما يسميه الباحث مايكل بارنت "the moral economy of aid" أي: اقتصاد المساعدات القائم على المشروطية الأخلاقية (Barnett, 2011, P.128) ، وبذلك تحوّل الدعم الإنساني من التزامٍ دولي إلى أداةٍ للضغط والتطويع، مما جعل الأونروا – التي تمثل آخر مظلة حماية للفلسطينيين في المخيمات – هدفًا مباشرًا لتلك السياسة المعادية لهم ولقضيتهم .

ولم يكن القرار الأمريكي بقطع التمويل حدثًا ماليًا معزولًا، بل نقطة تحول رمزية في تاريخ العلاقة بين واشنطن والمنظمة الدولية، فقد خلف القرار عجزًا ماليًا فاق 400 مليون دولار، وأجبر الأونروا على تقليص خدماتها التعليمية، والصحية في الأردن ولبنان وغزة، وأكد المفوض العام للوكالة بيير كرينبول في مؤتمر صحفي عام 2019، أن "... الأزمة لم تكن نتيجة نقص المال فقط، بل نتيجة فقدان الثقة بين الأونروا وأحد أهم داعميها التاريخيين.." ، ولعل هذا التصريح يظهر أن الموقف المعادي والسلبي من الأونروا تجاوز الاقتصاد إلى السياسة، وأن واشنطن أرادت إيصال رسالة واضحة مفادها أنها لم تعد تعترف بالأونروا كآلية شرعية لإدارة ملف اللاجئين. لماذا وضح ذلك منها الموقف الاسرائيلي المعادي للأونروا_ واتهامها بتكريس مفهوم العودة لدى الفلسطينيين الذين تتعامل معهم الاونروا_، والمؤثر على الادارة الامريكية داخل الولايات المتحدة الامريكية وخارجها، وكذلك لاتصال الحركات والفصائل الفلسطينية وعلاقاتها ببعض القوى الاقليمية المعادية للكيان الصهيوني، بل موقفهم المعادي من سيطرة واغتصاب الارض واحتلالها ،وتجاهل حقوقه المشروعة.

ومع ذلك، فإنّ ما ميّز عهد الرئيس ترامب الاول ليس فقط شدة القرارات، بل أيضًا وضوحها المعادي للاونروا وجهودها في الاراضي الفلسطينية الانسانية والتعليمية، فالإدارة الجمهورية لم تخف نواياها المعادية لها، بل أعلنتها بوضوح، حينما أشار مستشار الأمن القومي جون بولتون (جون روبرت بولتون :هو دبلوماسي ومستشار سياسي أمريكي بارز، وُلد عام 1948، وعُرف بمواقفه المتشددة في السياسة الخارجية. شغل منصب مستشار الأمن القومي للرئيس دونالد ترامب بين 2018 و2019، وعمل سابقًا سفيرًا للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في عهد جورج بوش الابن. ارتبط اسمه بسياسات الضغط القصوى على إيران، والدفاع عن النهج الأحادي في العلاقات الدولية، وانتقاده للمنظمات الدولية ومنها الأونروا.)

إلى أنّ "واشنطن لن تموّل وكالةً تُستعمل لتقويض إسرائيل" (Bolton, 2020, P.343)

هذا الوضـــوح جعل الموقف الأمريكي، أكثر انســـجامًا مع مواقفه المعلنة من قضـــايا الأمم المتحدة الأخرى، مثل: انســـحابه من مجلس حقوق الإنســـانUN Human Rights Council (مجلس حقوق الإنسان هو هيئة حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة تأسّست عام 2006خلفًا للجنة حقوق الإنسان السابقة. يضـم 47دولة عضـوًا تُنتخب من قبل الجمعية العامة، ويُعنى برصـد أوضـاع حقوق الإنسـان في العالم، والتحقيق في الانتهاكات، واعتماد قرارات وتوصيات بشأنها. ويشرف على آلية الاستعراض الدوري الشامل التي تُقيّم سجلّ كل دولة عضو في الأمم المتحدة. يمثل المجلس منصة أساسية للنقاش والتفاعل بين الدول والمنظمات الدولية بشأن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها عالميًا.)

ومن اتفاق باريس للمناخ Paris Climate Agreement (يهدف الاتفاق إلى الحد من ارتفاع متوسـط درجة حرارة الأرض إلى أقل من درجتين مئوية فوق مسـتويات ما قبل الثورة الصـناعية، والسـعي لحصـره في واحد ونصـف فضـلًا عن أنه يُلزم الدول بتقديم خطط وطنية للمناخ ، وتعزيز التمويل المناخي للدول النامية، وتطوير آليات للشـفافية ومتابعة التنفيذ. يمثل الاتفاق إطارًا عالميًا طويل الأمد للتخفيف من الانبعاثات والتكيّف مع آثار تغيّر المناخ.)

كانت الفكرة الجوهرية لدى الرئيس ترامب أنّ الولايات المتحدة تدفع أكثر مما تحصـــل عليه، وأنّ مؤسسات الأمم المتحدة تدار على وفق أجندات لا تخدم المصالح الأمريكية المباشرة

غير أن هذا المســـار تغيّر جزئيًا مع وصـــول الرئيس جو بايدن إلى البيت الأبيض في كانون الثاني/يناير 2021،اذ أعلن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن Antony J. Blinken (أنتوني جون بلينكن سياسي ودبلوماسي أمريكي يشغل منصب وزير الخارجية في إدارة الرئيس جو بايدن منذ 26 كانون الثاني/يناير 2021. عمل قبل ذلك نائبًا لوزير الخارجية ونائبًا لمستشار الأمن القومي في إدارة باراك أوباما، وشـغل عدة مناصـب رفيعة في مجلس الأمن القومي منذ تسـعينات القرن الماضـي. يُعرف بلينكن بدعمه القوي للمؤسسات متعددة الأطراف، وبتركيزه على إعادة ترميم التحالفات الأميركية، فضـلًا عن دوره البارز في صياغة السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط وأوروبا.)

وفي 7 نيسان/أبريل من العام نفسه استئناف المساعدات للأونروا بمبلغٍ أوليّ قدره 235 مليون دولار، مؤكدًا في بيانه أنّ الولايات المتحدة ".. تعرب عن ســرورها باســتئناف تقديم المســاعدات للأونروا لتلبية الاحتياجات الإنسـانية العاجلة.. " ، وقدّم بايدن ذلك القرار بوصـفه جزءًا من سـياسـة ".. اسـتعادة الدور القيادي الأمريكي في المؤسسات الدولية" بعد سنواتٍ من الانعزال.

وعلى الرغم من الطابع الإيجابي الظاهري للقرار، فإنّ الاســـتئناف الأمريكي لم يكن مطلقًا، فقد اشترطت واشنطن على الأونروا سلسلةً من الإصـلاحات الإدارية والرقابية، تضـمنت ما سُمّي بـــ"نظام المراجعة الدقيقة للمنهاج التعليمي" و "إجراءات تدقيق امني في قوائم الموظفين" وقد عبّر بلينكن عن ذلك

فقال: " سنراقب عن كثب فعالية الأونروا وشفافيتها " . ولعل هذه اللغة البيروقراطية تخفي – كما يرى الباحث – روح الشك القديمة نفسها التي حكمت السياسة الأمريكية منذ خمسينات القرن العشرين تجاه الوكالة، إذ استعملت واشنطن خطاب الإصلاح الإداري لتبرير هيمنتها السياسية.

وفي مقابلة مع صحيفة الواشنطن بوست عام 2021، أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية أن استئناف التمويل" ..لا يعني تغييرًا في موقف الولايات المتحدة من حق العودة أو من قضايا الحل النهائي.." ، وهذا التصريح يُظهر بوضوح أنّ إدارة بايدن أعادت الدعم المالي لا القناعة السياسية. وقد لاحظ الباحث الفلسطيني ناصر الهدمي أنّ "التحول بين الإدارتين كان في الأسلوب فقط، فبايدن استعاد لغة الدبلوماسية دون أن يغيّر مضمون السياسة" (الهدمي, 2021, ص55) .

وأشارت البيانات الرسمية الصادرة عن الأونروا في عام 2022 إلى أنّ المساعدات الأمريكية استُأنفت تدريجيًا لتصل إلى نحو 340 مليون دولار، لكنها بقيت دون مستوى التمويل قبل 2018، وظلّت الإدارة الأمريكية ترفض أي مبادرةٍ لتوسيع تفويض الوكالة أو تعزيز استقلالها المالي، مفضّلةً إبقاءها في حالةٍ من الاعتماد الجزئي على المانحين الغربيين، وعبّر المفوض العام في تقريره السنوي عن هذا الواقع فقال:".. لا تزال عملية تعافي الأونروا هشّة، وتعتمد على الإرادة السياسية أكثر من اعتمادها على الالتزام الإنساني.. " (UNRWA, 2023).

واذا تطرقنا الى لغة الارقام في تمويل الوكالة بالنسبة لعهد الرئيسين ترامب وبايدن يتبين انه قبل عام 2018، كانت الولايات المتحدة تُعدّ أكبر ممول منفرد للوكالة إذ تراوح متوسط مساهمتها السنوية بين 360 و380 مليون دولار، وهو ما شكّل قرابة 30% من الميزانية الأساسية للوكالة. وخلال عام 2017، وهو العام الأول من رئاسة دونالد ترامب، استمر التمويل الأمريكي وفق النمط التقليدي، الأمر الذي أتاح للأونروا الاستمرار في تقديم خدماتها دون اضطراب مالي كبير في تلك المرحلة المبكرة. (United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East [UNRWA], 2018)

في عام 2018، أعلنت إدارة ترامب وقف التمويل الأمريكي للأونروا بالكامل، ما أدى إلى حدوث صدمة مالية غير مسبوقة. ووفق تقرير المفوض العام للأونروا المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، بلغ العجز المالي في ذلك العام نحو 446مليون دولار، وهو أعلى عجز تسجله الوكالة منذ تأسيسها عام 1949. وقد اضطرت الأونروا إلى اعتماد إجراءات طارئة، شملت الاقتراض الداخلي وتأجيل بعض الالتزامات التشغيلية، لتفادي انهيار الخدمات الأساسية، ولا سيما التعليم والرعاية الصحية. (UNRWA, 2019)

استمر غياب التمويل الأمريكي خلال عامي 2019–2020، رغم نجاح الأونروا في الحصول على دعم إضافي من الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول المانحة الأخرى. ومع ذلك، تشير التقارير الأممية إلى

أن هذا الدعم لم يكن كافيًا لتعويض الفجوة المالية، حيث بلغ العجز نحو 211 مليون دولار في عام 2019، وتجاوز 200 مليون دولار في عام 2020، خاصة في ظل ارتفاع التكاليف التشغيلية الناتجة عن جائحة كوفيد–19 . وأكد الأمين العام للأمم المتحدة أن الأزمة المالية في هذه المرحلة اتسمت بطابع هيكلي لا ظرفي.
(United Nations Secretary-General, 2020)

مع تولي جو بايدن الرئاسة عام 2021، أعلنت الولايات المتحدة استئناف تمويل الأونروا، مع ربطه بجملة من الضوابط السياسية والإدارية. وفي عام 2021، بلغت المساهمة الأمريكية نحو 318مليون دولار، خُصصت للميزانية الأساسية وبرامج الطوارئ، وهو ما أسهم في تقليص العجز المالي السنوي إلى ما يقارب 120–100مليون دولار، دون أن يؤدي إلى إنهائه بشكل كامل.
(UNRWA, 2021)

في عام 2022، واصلت الولايات المتحدة تقديم الدعم المالي للأونروا، حيث بلغت مساهمتها نحو 340 مليون دولار .وقد انعكس ذلك إيجابًا على قدرة الوكالة التشغيلية، إلا أن التقارير المالية المدققة أشارت إلى استمرار تسجيل عجز مالي تراوح بين 75 و90 مليون دولار، نتيجة ارتفاع تكاليف التشغيل، واتساع قاعدة اللاجئين المستفيدين، واستمرار الاعتماد على التمويل الطوعي قصير الأمد.
(UNRWA, 2022)

أما في عام 2023، فقد حذّرت تقارير الأمم المتحدة من عودة الضغوط المالية، مشيرة إلى عجز متوقَّع تجاوز 100مليون، رغم استمرار التمويل الأمريكي. وأكدت هذه التقارير أن الأزمة لم تعد مرتبطة فقط بحجم المساهمة الأمريكية، بل بنموذج التمويل نفسه، الذي وصفته الأمم المتحدة بأنه غير مستدام ومعرّض للتقلبات السياسية والاقتصادية(United Nations General Assembly, 2023).

وتُظهر المقارنة بين فترتي ترامب وبايدن أن التمويل الأمريكي شكّل العامل الحاسم في استقرار ميزانية الأونروا أو اضطرابها. ففي عهد ترامب، أدى وقف التمويل إلى أزمة مالية غير مسبوقة كشفت هشاشة البنية التمويلية للوكالة، بينما أسهم استئناف التمويل في عهد بايدن في تحقيق تعافٍ جزئي ومؤقت. ومع ذلك، تؤكد الأمم المتحدة أن هذا التعافي ظل هشًا، وغير قادر على ضمان استدامة الخدمات، ما يعزز الدعوات الأممية لإصلاح نموذج تمويل الأونروا وتحويله إلى التزامات دولية أكثر استقرارًا.
(UNRWA, 2022; United Nations Secretary-General, 2023)

ويبدو أنّ العودة لم تكن استئنافًا آليًا للوضع السابق، بل جرت ضمن سياق حذر تحكمه قيود داخلية وأولويات سياسية جديدة في واشنطن. فقد ربطت الإدارة والديمقراطيون في الكونغرس جزءًا من التمويل بجملة من الضمانات والإصلاحات المطلوبة من الأونروا (في المناهج، وآليات التدقيق، والشفافية المالية)، مما جعل الزيادة تتم بصورة تدريجية لا دفعة واحدة. وفي المقابل، استمرّ ضغط اللوبيات المؤيدة

لإسرائيل، ومعها التيار الجمهوري في الكونغرس، ضد رفع التمويل إلى مستوياته السابقة، عبر التحذير من أن الأونروا (تكرّس مشكلة اللاجئين) أو تُتَّهَم بالتقصير في منع التحريض، مما جعل أي توسّع كبير في التمويل السياسي مغامرًا لإدارة بايدن في بيئة استقطاب داخلي حادّ. يُضاف إلى ذلك أنّ الموازنة الأمريكية نفسها تعرّضت لضغوط وعجز متزايد، وأنّ أولويات واشنطن الخارجية تشتّتت بين ملفات أخرى (أوكرانيا، التنافس مع الصين، أزمات الطاقة)، فبقيت الأونروا ضمن خانة "الدعم الضروري بالحدّ الأدنى" الذي يسمح باستمرار الوكالة وعدم انهيارها، من دون العودة الكاملة إلى مستويات التمويل السخية التي سبقت قرار القطع في عهد ترامب.

ويرى الباحث أيضًا أنّ المقارنة بين الموقفين تُظهر أنّ الرئيس ترامب مارس سياسة "القطع الصريح"، في حين اعتمد بايدن سياسة "الربط المشروط" فالأول سعى إلى تدمير الوكالة ضمن مشروعٍ أشمل لتصفية القضية الفلسطينية، أما الثاني فعمل على توظيفها في خدمة الاستقرار الإقليمي، ومع ذلك، فإن كلا الإدارتين تشتركان في هدف واحد هو ضبط الوكالة ،ومنعها من تجاوز حدود الدور الإغاثي، وأكد الباحث راشد الخالدي أنّ "الفارق بين الجمهوريين والديمقراطيين في هذه المسألة يشبه الفارق بين المطرقة والمخمل؛ كلاهما يؤدي الوظيفة نفسها بأدواتٍ مختلفة".

ومن المثير أنّ الخطاب الأمريكي الرسمي في عهد الرئيس بايدن بدأ يتحدث عن "...تعزيز التنمية، بدل الاعتماد على الإغاثة.." وهو التعبير نفسه الذي استعمله الرئيس ترامب من قبل، وإن اختلفت اللهجة، ففي كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2022، قال بايدن "..نواصل دعم الفلسطينيين، ليس من خلال المساعدات اللامتناهية، بل عبر الشراكة والاستثمار.." (Joseph, 2022)·وكشف هذا الاقتباس أن الفكر السياسي في الحالتين واحد، يقوم على تحويل الالتزام الأخلاقي إلى معادلة استثمارية، أي: خضوع العمل الإنساني لمنطق السوق السياسي، لقد انعكست هذه السياسة على واقع الأونروا في مناطق عملياتها الخمس (الأونروا تعمل في خمس مناطق رئيسة: الأردن، لبنان، سوريا، الضفة الغربية، وقطاع غزة، وتُقدِّم الخدمات التعليمية والإغاثية لأكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني مسجل لديها.)

استمرار الشروط الأمريكية جعل الوكالة عُرضةً للأزمات المالية المتكررة، وأجبرها على إعادة هيكلة برامجها التعليمية وتقليص كوادرها، ووفق تقرير مركز دراسات الشرق الأوسط لعام 2023، "..أدى التذبذب في التمويل الأمريكي إلى خلق حالة من عدم الاستقرار الإداري داخل الأونروا، ما انعكس سلبًا على ثقة اللاجئين بها.." (مركز دراسات الشرق الأوسط, 2023, ص144–159)· وفي المقابل، حافظت واشنطن على خطابها المزدوج: فهي تؤكد دعمها للوكالة من حيث المبدأ، لكنها تُبقيها دائمًا في موقع المتابع المراقَب، ومن منظورٍ مقارن، يتضح أنّ الفارق الجوهري بين إدارتي ترامب و بايدن هو الوسيلة لا

الغاية، فالأولى استعملت الحرمان المالي وسيلةً للضغط السياسي، في حين استعملت الثانية التمويل المشروط وسيلةً للضبط، وفي الحالتين، كانت النتيجة واحدة: تقليص استقلال الوكالة وتحييدها عن أي دورٍ سياسي، وقد لخّصت الباحثة نورة عريقات هذه الجدلية فقالت: " إنّ السياسة الأمريكية تجاه الأونروا لم تكن مسألة مساعدات بقدر ما كانت مسألة سيطرة".(Erakat, 2019, P.215) .

ويبدو أنّ الموقف الأمريكي من الأونروا بين الرئيسين ترامب وبايدن يجسّد ثبات المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط على الرغم من تغير الخطاب، فواشنطن، في نهاية المطاف، تنظر إلى الوكالة بوصفها وسيلةً لإدارة الأزمة الفلسطينية لا لتسويتها، وتركّز على الجوانب الإغاثية والتقنية دون الاعتراف بالبعد السياسي للقضية. وهكذا، تتجلى في الموقفين نزعةٌ واحدةٌ مفادها أنّ الدعم الإنساني لا ينبغي أن يتحول إلى التزامٍ قانوني.

ويُمكن القول في الختام إنّ مقارنة الموقفين تكشف عن وحدة الهدف واختلاف الأسلوب .فترامب مثّل مرحلة الهجوم على الأونروا باسم "الإصلاح المالي"، في حين مثّل بايدن مرحلة الاحتواء باسم "الشفافية الدولية". لكن جوهر السياسة بقي على حاله: دعمٌ مشروط لإدامة السيطرة الأمريكية على مسار القضية الفلسطينية عبر التحكم في المؤسسة الأممية الوحيدة التي تحفظ ذاكرة اللاجئين. وتلك السياسة – كما يرى الباحث – ليست سوى استمرارٍ لمعادلةٍ أقدم بدأت منذ خمسينات القرن الماضي، حين ارتبط التمويل الأمريكي للأونروا بشرط "الاستقرار الأمني" في المنطقة.

وهكذا، فإنّ ما تغيّر بين الإدارتين هو اللغة فقط، في حين بقي المضمون ثابتًا. وبهذا المعنى يمكن عدّ العلاقة بين واشنطن والأونروا أنموذجًا مصغّرًا للعلاقة بين القوة والسياسة الإنسانية في النظام الدولي المعاصر. مما سيمهد للفصل الثالث من هذا البحث، الذي يتناول انعكاسات الموقف الأمريكي على الواقع الفلسطيني والعربي، بوصفها الحلقة الأخيرة في تطور الرؤية الأمريكية تجاه الوكالة والقضية الفلسطينية ككل.

الموقف الشعبي الأمريكي من سياسات إدارتي ترامب وبايدن تجاه الأونروا

لم تشكّل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) موضوعًا قائمًا بذاته في وعي الرأي العام الأمريكي، سواء خلال إدارة دونالد ترامب أو إدارة جو بايدن. وتُظهر استطلاعات الرأي الصادرة عن مراكز بحثية أمريكية رصينة أن غالبية الأمريكيين لا تمتلك معرفة تفصيلية بالوكالة، ولا تُدرجها ضمن أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وهو ما يجعل الموقف الشعبي منها موقفًا غير مباشر ومشتقًا من تصورات أوسع حول المساعدات الخارجية أو الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، لا من تقييم خاص بدور الأونروا ووظيفتها الأممية(Pew Research Center, 2019).

تشير بيانات استطلاعات الرأي إلى أن السياسة الخارجية عمومًا تحتل مرتبة متأخرة في سلم اهتمامات المواطن الأمريكي مقارنة بالقضايا الداخلية، مثل الاقتصاد، الرعاية الصحية، والهجرة. وقد أسهم هذا الواقع في إبقاء ملف الأونروا خارج نطاق الجدل الشعبي الواسع، بحيث لم يتحول وقف التمويل الأمريكي عام 2018 إلى قضية رأي عام مركزية، ولم يكن له أثر ملموس على توجهات التصويت أو على مستويات تأييد إدارة ترامب داخل الشارع الأمريكي(Pew Research Center, 2019).

في عهد إدارة ترامب، انسجم قرار وقف تمويل الأونروا مع التوجه العام داخل القاعدة الجمهورية، التي أظهرت، وفق استطلاعاتGallup ، ميلاً واضحًا إلى معارضة المساعدات الخارجية والنظر إليها بوصفها إنفاقًا غير ضروري لا يخدم المصالح الوطنية المباشرة. وقد ارتبط هذا الموقف بشعار "أمريكا أولًا"، أكثر من ارتباطه بتقييم شعبي واعٍ لدور الأونروا أو لتداعيات القرار الإنسانية. (Gallup, 2018).

في المقابل، أبدت القاعدة الديمقراطية، وخصوصًا الأوساط الليبرالية، تحفظات أخلاقية على وقف التمويل، انطلاقًا من دعمها التقليدي لفكرة المساعدات الإنسانية والتعددية الدولية. غير أن استطلاعات الرأي تُظهر أن هذا التحفظ لم يتحول إلى موقف شعبي مباشر من الأونروا، بل ظل جزءًا من خطاب عام حول القيم الإنسانية والدور الأخلاقي للولايات المتحدة في النظام الدولي. (Pew Research Center, 2020) ومع وصول إدارة بايدن إلى السلطة عام 2021 واستئناف التمويل الجزئي للأونروا، لم يُسجَّل تحول جذري في الموقف الشعبي الأمريكي. فقد أظهرت استطلاعات Pew وجود تعاطف متزايد، خاصة بين الشباب والديمقراطيين، مع الجوانب الإنسانية للقضية الفلسطينية، إلا أن هذا التعاطف ظل عامًا وغير مرتبط بموقف واضح أو معرفي من الأونروا نفسها. (Pew Research Center, 2022).

أما القاعدة الجمهورية خلال عهد بايدن، فقد استمرت في النظر إلى تمويل الأونروا ضمن إطار أوسع من الشك تجاه المساعدات الخارجية والمؤسسات الدولية، وغالبًا ما جرى ربط الوكالة بخطاب سياسي ناقد للأمم المتحدة. ومع ذلك، بقي هذا الرفض في إطاره الأيديولوجي العام، ولم يتحول إلى حركة ضغط شعبي واسعة أو منظمة ضد سياسات الإدارة(Gallup, 2021).

وتُظهر استطلاعات Gallup أن غالبية الأمريكيين، بمختلف انتماءاتهم الحزبية، تفضّل تركيز الموارد الحكومية على القضايا الداخلية، حتى عندما تُعرض المساعدات الخارجية بصيغة إنسانية. ويُفسّر هذا الاتجاه سبب بقاء ملف الأونروا خارج دائرة الاهتمام الشعبي، واعتماده شبه الكامل على قرارات النخب السياسية والتنفيذية، لا على مطالب جماهيرية واضحة(Gallup, 2021).

وعليه، يمكن القول إن الموقف الشعبي الأمريكي من سياسات ترامب وبايدن تجاه الأونروا اتسم بغياب المعرفة المباشرة، وبالارتباط غير المباشر باتجاهات عامة حول المساعدات الخارجية، وبضعف القدرة على التأثير في القرار السياسي. وتكشف هذه السمات أن سياسة الولايات المتحدة تجاه الأونروا كانت، في جوهرها، نتاج توازنات حزبية ونخبوية، أكثر من كونها استجابة لضغط شعبي فعّال أو موقف جماهيري واعٍ بالوكالة ودورها(Pew Research Center, 2019; Pew Research Center, 2022)

المبحث الثالث :انعكاسات الموقف الأمريكي من الأونروا على الواقع الفلسطيني والعربي:

لم يكن الموقف الأمريكي من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) مجرد سياسة مالية أو دبلوماسية محدودة، بل كان انعكاسًا مباشرًا لتوجهات واشنطن في إدارة الصراع العربي–الإسرائيلي، إذ مثّل التمويل الأمريكي أحد أهم عناصر بقاء الوكالة واستمراريتها منذ عام 1949. لذا فإنّ تقليص هذا التمويل أو اشتراطه كما حدث في عهد الرئيس دونالد ترامب، ثم إعادة تفعيله المشروط في عهد الرئيس جو بايدن، أحدث آثارًا عميقة على المستويين الفلسطيني والعربي، تجاوزت البعد الإنساني إلى تشكيل منظومةٍ جديدةٍ من التبعية والضغط السياسي، لقد ترك قرار إدارة ترامب عام 2018 بقطع التمويل عن الأونروا أثرًا بالغًا على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مناطق العمليات الخمس ، اذ تراجعت الخدمات التعليمية والصحية بشكلٍ حاد، وأُغلقت عشرات المدارس والمراكز الطبية في لبنان وغزة، واضطرت الوكالة إلى تسريح آلاف الموظفين المحليين. وأشار المفوض العام للأونروا بيير كرينبول حينها إلى أنّ "..الأزمة التي واجهناها لم تكن مالية فقط، بل كانت محاولة لتقويض التفويض الدولي للوكالة.." ، إنّ هذا التصريح يلخّص حجم التأثير الذي أحدثه القرار الأمريكي، إذ حوّل الأزمة المالية إلى أزمة شرعية، وجعل اللاجئين يشعرون بأنّ المجتمع الدولي يرفع يده تدريجيًا عنهم.

ومن زاويةٍ اجتماعيةٍ واقتصادية، أدى تجفيف الموارد إلى تصاعد معدلات الفقر والبطالة في المخيمات الفلسطينية، ولاسيما في قطاع غزة الذي يعتمد أكثر من 70% من سكانه على خدمات الأونروا. وقد وصف تقرير *مجلة السياسة الدولية* عام 2019 القرار الأمريكي بأنه ".. ضربة إنسانية موجعة عمّقت عزلة الفلسطينيين، ودفعت المجتمع المضيف إلى حافة الانفجار.."(صادق, 2019, ص88) ، ولم تقتصر الآثار على الجانب المعيشي، بل امتدت إلى الشعور بالخذلان السياسي، إذ رأى كثير من اللاجئين في القرار الأمريكي خطوةً متعمدة لشطب حق العودة من الوعي الدولي، بعد أن تحولت الأونروا إلى الشاهد الوحيد على النكبة الفلسطينية المستمرة.

أما في الدول العربية المضيفة، فكانت الانعكاسات أكثر تعقيدًا، ففي لبنان، حيث يعيش أكثر من 470 ألف لاجئ فلسطيني في مخيمات مكتظة، أدّى تراجع الدعم إلى تصاعد التوترات بين اللاجئين

والدولة المضيفة، ولاسيما بعد اضطرار الأونروا إلى تقليص برامجها التعليمية والصحية بنسبة تجاوزت 30%، وحذّرت تقارير مركز دراسات الشرق الأوسط في عمّان عام 2020 من أنّ "..الفراغ الإنساني الذي خلّفه تراجع التمويل الأمريكي جعل الحكومة اللبنانية أمام مسؤولياتٍ مالية لا تملك أدوات تلبيتها.."(مركز دراسات الشرق الأوسط, 2020, ص151)

وفي الأردن، التي تضم العدد الأكبر من اللاجئين، اضطرت الحكومة إلى زيادة مخصصاتها الداخلية لدعم الخدمات التعليمية والصحية في المخيمات، في ظل غياب التمويل الأمريكي، مما شكل عبئًا على الموازنة العامة، وأثار نقاشًا سياسيًا حول مستقبل العلاقة بين الدولة والأونروا، وفي سوريا، التي تعاني أصلاً من تداعيات الحرب الأهلية، كانت الأونروا تؤدي دورًا إنسانيًا حاسمًا في حماية نحو 438 ألف لاجئ فلسطيني. ومع تراجع التمويل، تدهورت ظروفهم المعيشية بشكلٍ خطير، وأُجبر العديد منهم على النزوح مجددًا، وقد ذكرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في تقريرها لعام 2021 أنّ ".. القرارات الأمريكية المتعلقة بتمويل الأونروا فاقمت هشاشة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا وعمّقت فجوة الحماية الإنسانية.." ، وهكذا تجاوزت الأزمة حدود الجغرافيا الفلسطينية لتتحول إلى تحدٍّ إنسانيٍ عربيٍ شامل.

وعلى الصعيد السياسي، انعكست السياسة الأمريكية على علاقة اللاجئين بالمجتمع الدولي، فقد ساهم خطاب واشنطن المعادي للأونروا في إضعاف الثقة بمؤسسات الأمم المتحدة، وأعطى لإسرائيل غطاء دبلوماسيًا واسعًا للتشكيك في شرعية الوكالة. فحين وصف ترامب الأونروا بأنها ".مؤسسة فاسدة، وغير فعالة.." ، التقطت الحكومة الإسرائيلية هذا التوصيف لتطالب الأمم المتحدة بإنهاء تفويضها، وبهذا أصبحت الوكالة رهينة التجاذب بين إرادة الممول الأمريكي والضغوط الإسرائيلية، مما أضعف استقلاليتها القانونية، وأفقدها الكثير من حريتها في العمل داخل الأراضي الفلسطينية.

إنّ التحول الذي أجرته إدارة بايدن عام 2021 بإعادة التمويل جزئيًا لم يغير من طبيعة الأزمة بقدر ما أعاد تدويرها، فالدعم المالي الأمريكي جاء مشروطًا بمجموعة من المعايير الرقابية، من بينها مراجعة المناهج التعليمية وإجراء " فحوص خلفية " . للموظفين المحليين؛ لضمان "عدم ارتباطهم بتنظيماتٍ متطرفة.. " وقد أثار هذا التوجه استياءً واسعًا بين اللاجئين، الذين رأوا فيه نوعًا من الإملاء السياسي. فإنّ "عادة التمويل الأمريكي لم تأتِ بهدف إنقاذ الوكالة، بل لإعادة هندسة دورها بما يتناسب مع الرؤية الأمريكية الإسرائيلية المشتركة" (الهدمي, 2021, ص60) .

وأدت تلك الشروط إلى خلق حالةٍ من الانقسام داخل البنية الإدارية للأونروا نفسها، إذ أصبحت مضطرة للتوفيق بين الحفاظ على حيادها الأممي وبين الامتثال لمتطلبات المانحين. ونتيجة لذلك، نشأت علاقة تبعيةٍ ماليةٍ واضحة جعلت مستقبل الوكالة مرتبطًا بمزاج الإدارة الأمريكية أكثر من ارتباطه بقرارات

الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أنشأتها. وقد عبّر تقرير *مجلة الشؤون الفلسطينية الدولية* لعام 2022 عن تلك الظاهرة فقال: إنّ "الأونروا تحولت تدريجيًا من مؤسسة أممية إلى مقاول خدمات يخضع لشروط الممولين" (المجلة الفلسطينية للشؤون الدولية, 2022, ص77) .

وعلى المستوى العربي، ساهمت تلك التحولات في تعميق الانقسام السياسي بشأن قضية اللاجئين. فبينما حاولت بعض الدول العربية، مثل: الأردن وقطر، سدّ جزءٍ من العجز المالي عبر تبرعاتٍ طارئة، التزمت دول أخرى الصمت؛ تجنبًا للاصطدام بالسياسة الأمريكية. وقد أدى هذا التفاوت إلى إضعاف الموقف العربي الجماعي في الدفاع عن الأونروا داخل الأمم المتحدة. ومع ذلك، ظلّت الجامعة العربية تصدر بياناتٍ رمزية تؤكد دعمها للوكالة، من دون أن تترجم ذلك إلى التزاماتٍ ماليةٍ حقيقية. وعلّق الباحث فايز رشيد على ذلك فقال: "إنّ الموقف العربي من الأونروا يعكس أزمة الإرادة لا أزمة الإمكانات، فالعجز الحقيقي سياسي لا مالي (رشيد, 2021, ص198).

إنّ مجموع تلك الانعكاسات يُظهر أن الموقف الأمريكي من الأونروا تجاوز تأثيره الإغاثي إلى إعادة تشكيل الوعي الدولي بالقضية الفلسطينية. فحين تُضعف واشنطن الوكالة أو تُقيدها، فإنها تُضعف في الوقت نفسه الاعتراف القانوني بحق اللاجئين في العودة، وتحول قضية إنسانية إلى ملفٍ إداريٍ يخضع للمراجعة والتمويل. وبذلك، أسهمت السياسة الأمريكية في تحويل الأونروا من رمزٍ دوليٍ لمعاناة الفلسطينيين إلى ساحة اختبارٍ لتوازنات القوى بين المانحين.

ويبدو أنّ أخطر ما في تلك السياسة هو طابعها التراكمي؛ إذ تؤدي كل أزمة مالية إلى تآكل جديد في مكانة الأونروا، وكل مشروطية سياسية إلى إضعافٍ إضافيٍ لحيادها. وبهذا، فإنّ استمرار التوجه الأمريكي في تقليص أو ضبط التمويل لا يعني فقط المساس بحقوق اللاجئين، بل يهدد أيضًا بقاء أحد آخر الأعمدة المؤسسية التي حافظت على استمرارية الذاكرة الفلسطينية في النظام الدولي.

وبذلك يمكن القول إنّ انعكاسات الموقف الأمريكي من الأونروا، سواء في عهد ترامب أو بايدن، لم تتوقف عند حدود المخيمات أو الموازنات، بل امتدت إلى عمق البنية السياسية العربية والفلسطينية، إذ أصبح التمويل الأمريكي أداةً لضبط الخطاب والمواقف، ووسيلةً لإعادة صياغة العلاقة بين اللاجئ والعالم. وهذه النتيجة تُمهّد للقول في الخاتمة إنّ الموقف الأمريكي من الأونروا، في جوهره، لم يكن سياسة مساعدات، بل مشروعًا استراتيجيًا لإعادة تعريف حدود العدالة في القضية الفلسطينية.

الخاتمة:

تُبيّن هذه الدراســـة أنّ موقف الولايات المتحدة من الأونروا – في الحقبة الممتدة بين إدارتي دونالد ترامب وجو بايدن (2017–2025) – لم يكن مجرّد اختلاف في درجة الدعم أو في نبرة الخطاب، بل عكس تحوّلًا أعمق في الطريقة التي تنظر بها واشنطن إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين وإلى وظيفة الوكالة ذاتها. فقد كشف تتبّع مسار إدارة ترامب عن لحظة قطيعة حادّة، استُعمل فيها سلاح قطع التمويل الكامل عام 2018 بوصفه أداة ضغط سياسي على ملف اللاجئين ومسار التسوية، لا بوصفه مراجعة مالية أو إدارية لبرامج الأونروا. وفي المقابل، أعادت إدارة بايدن جزءًا مهمًّا من التمويل وغيّرت اللغة العلنية، لكنها أبقت الوكالة تحت سقف الشروط والرقابة والتهديد الدائم بالتجميد، مما جعل عودة الدعم أقرب إلى إنعاش مشروط منها إلى استئناف شراكة مستقرة.

وبالمقارنة بين التجربتين يتضح أن تنامي المواقف العدائية تجاه الأونروا هو مسار تراكمي تشترك فيه المؤسّسة التنفيذية والتشريعية في الولايات المتحدة، وإن اختلفت الأساليب بين صدامية ترامب ومرونة بايدن. فالوكالة تحوّلت عمليًا إلى ورقة تفاوض في يد البيت الأبيض والكونغرس، تتأثر بضـــغوط اللوبيات وأولويات الأمن الإسرائيلي أكثر مما تتأثر بالمعايير الإنسانية والقانونية التي أُنشئت على أساسها. وفي الوقت نفســـه، أبرزت الدراســـة وجود أصـــوات أمريكية – من داخل الكونغرس ومنظمات المجتمع المدني ودوائر الأمم المتحدة – حاولت الحدّ من هذا المســـار والتحذير من عواقب تجفيف موارد الأونروا على الاستقرار الإنساني والأمني في المنطقة.

وعليه، تنتهي هذه الدراسة إلى أن التحوّل من القطيعة التامة في عهد ترامب إلى الاستئناف المشروط في عهد بايدن لا يُغيّر من حقيقة أنّ الأونروا ما تزال رهينة لعبة التسييس والتمويل في السياسة الأمريكية. ويُظهر هذا الواقع أن الخطر الذي يهدّد الوكالة ليس قرارًا عابرًا لإدارة بعينها، بل توجّهًا بنيويًا آخذًا في الترسّـخ، الأمر الذي يفرض على الأطراف العربية والفلسـطينية والدول المانحة الأخرى التفكير في صـيغ تمويل أكثر تنوّعًا واستقلالًا، ويفتح في الوقت نفسه الباب أمام دراسات لاحقة ترصد أدوار الفاعلين الدوليين والإقليميين في حماية الأونروا أو استهدافها، بوصفها واحدة من آخر الشواهد المؤسسية على استمرار قضية اللاجئين الفلسطينيين في الضمير الدولي.

قائمة المصادر والمراجع:

- **المصادر العربية:**

1. بوش، جورج دبليو. (2012). قرارات مصيرية. بيروت، لبنان: شركة المطبوعات الحديثة.
2. الخالدي، رشيد. (2020). حرب المئة عام على فلسطين: قصة الاستعمار الاستيطاني والمقاومة، 1917–2017. نيويورك، الولايات المتحدة
3. رشيد، فايز. (2021). العجز العربي في دعم الأونروا: بين السياسة والواقع. الكتاب السنوي الفلسطيني. بيروت، لبنان.
4. صادق، سعيد. (2019). السياسة الأمريكية تجاه الأونروا في عهد ترامب. مجلة السياسة الدولية، العدد 208، القاهرة، مصر: مؤسسة الأهرام.
5. المجلة الفلسطينية للشؤون الدولية. (2022). العدد 218. عمّان، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط.
6. مركز دراسات الشرق الأوسط. (2020). تحديات تمويل الأونروا في ظل التحولات الأمريكية. المجلة الفلسطينية للشؤون الدولية. عمّان، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط.
7. مركز دراسات الشرق الأوسط. (2023). تحديات تمويل الأونروا في ظل التحولات الأمريكية. المجلة الفلسطينية للشؤون الدولية. عمّان، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط.
8. المسيري، عبد الوهاب. (2002). الصهيونية والولايات المتحدة: رؤية نقدية. القاهرة، مصر: دار الشروق.
9. هاملتون، نايجل. (2013). القياصرة الأميركيون: حياة رؤساء الولايات المتحدة من فرانكلين روزفلت إلى جورج بوش الابن (ترجمة: محمد الجورا). أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة: مشروع كلمة للترجمة – هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة.
10. الهدمي، ناصر. (2021). سياسة بايدن تجاه الأونروا: بين العودة المشروطة والاستمرار في التقييد. مجلة السياسة الدولية، العدد 214، القاهرة، مصر: مؤسسة الأهرام.
11. الهدمي، ناصر. (2021). سياسة بايدن تجاه الأونروا: بين العودة المشروطة والاستمرار في التقييد. مجلة السياسة الدولية، العدد 214، القاهرة، مصر: مؤسسة الأهرام.
12. هيكل، محمد حسنين. (1991). ملف الأزمات العربية. القاهرة، مصر: دار الشروق.
13. هيكل، محمد حسنين. (2003). ما بعد 11 سبتمبر. القاهرة، مصر: دار الشروق.

- **المصادر الاجنبية:**

1. Barnett, Michael. (2011). Empire of humanity: A history of humanitarianism. Ithaca, NY: Cornell University Press.
2. Blinken, Antony J. (2021, April 7). Restoring U.S. assistance to the Palestinian people [Press statement]. U.S. Department of State, Washington, DC.
3. Biden, Joseph R. (2022, September). Speech at the 77th Session of the United Nations General Assembly. New York, NY: United Nations.
4. Bolton, John R. (2020). The room where it happened: A White House memoir. New York, NY: Simon & Schuster.
5. Bolton, John. (2020). The room where it happened: A White House memoir. New York, NY: Simon & Schuster.

6. Congressional Record. (1975). Hearings before the Senate Committee on Foreign Relations. Washington, DC: U.S. Government Printing Office.
7. Erakat, Noura. (2019). Justice for some: Law and the question of Palestine. Stanford, CA: Stanford University Press.
8. Gallup. (2018). Americans' views on foreign aid and government spending. Washington, DC: Gallup Organization.
9. Gallup. (2021). U.S. public opinion on international engagement and foreign assistance. Washington, DC: Gallup Organization.
10. Kushner, Jared. (2022). Breaking history: A White House memoir. New York, NY: Broadside Books.
11. Little, Douglas. (2002). American orientalism: The United States and the Middle East since 1945. Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press.
12. Louis, William Roger. (1984). The British Empire in the Middle East 1945–1951. Oxford, UK: Clarendon Press.
13. More, Anne Le. (2008). International assistance to the Palestinians after Oslo: Political guilt, wasted money. London, UK: Routledge.
14. Murphy, Richard W. (1994). UNRWA's role in the peace process. Middle East Policy, 2(3)
15. Pew Research Center. (2019). Public priorities and views on U.S. foreign policy. Washington, DC: Pew Research Center.
16. Pew Research Center. (2020). Democrats, Republicans and views of U.S. global role. Washington, DC: Pew Research Center.
17. Pew Research Center. (2022). Americans' attitudes toward Israel, Palestinians, and Middle East conflicts. Washington, DC: Pew Research Center.
18. Smith, Jean Edward. (2012). Eisenhower: In war and peace. New York, NY: Random House.
19. Trump, Donald J. (2017, January 20). Inaugural address. The White House, Washington, DC.
20. Trump, Donald. (2018, January). Remarks on the Middle East peace process [Press briefing]. The White House, Washington, DC.
21. Trump, Donald. (2018, January). Remarks on the Middle East peace process [Press briefing]. The White House, Washington, DC.
22. U.S. Department of State. (2005). Congressional budget justifications for foreign operations. Washington, DC: U.S. Government Printing Office.
23. U.S. Department of State. (1989). Foreign relations of the United States, 1950–1955: The Near East region. Washington, DC: U.S. Government Printing Office.
24. U.S. Department of State, Office of the Historian. (2017–2021). Jared Kushner – Senior advisor to the president. Washington, DC.

Vol 13, Issue 43, Feb 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

25. U.S. Department of State, Office of the Historian. (n.d.). Richard W. Murphy – Assistant secretary of state for Near Eastern and South Asian Affairs (1983–1989). Washington, DC.

26. U.S. General Accounting Office. (1991). Report on U.S. contributions to UNRWA. Washington, DC.

27. United Nations. (2006). Human Rights Council: About the HRC. New York, NY: United Nations.

28. United Nations ESCWA. (2021). Report on the situation of Palestine refugees in Syria. Beirut, Lebanon: United Nations.

29. United Nations Framework Convention on Climate Change. (2015). The Paris Agreement. Bonn, Germany: United Nations.

30. United Nations General Assembly. (2023). Report of the Fourth Committee on UNRWA. New York, NY: United Nations.

31. United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. (2018). Annual operational report. Amman, Jordan: UNRWA.

32. United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. (2019). Report of the Commissioner-General of UNRWA. Amman, Jordan: UNRWA.

33. United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. (2021). Emergency appeal. Amman, Jordan: UNRWA.

34. United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. (2022). Financial report and audited financial statements. Amman, Jordan: UNRWA.

35. United Nations Secretary-General. (2020). Assistance to Palestine refugees. New York, NY: United Nations.

36. United Nations Secretary-General. (2023). Assistance to Palestine refugees. New York, NY: United Nations.

37. UNRWA. (2019). Commissioner-General's press conference. Geneva, Switzerland.

38. UNRWA. (2019). Commissioner-General's press conference. Geneva, Switzerland.

39. UNRWA. (2022). Annual report of the Commissioner-General 2022. Amman, Jordan: UNRWA.

40. U.S. Department of State. (2018, August 31). Statement on the United States decision regarding UNRWA funding. Washington, DC.

41. Washington Institute for Near East Policy. (2003). Education and conflict: UNRWA's curriculum debate. Washington, DC.

42. Wolff, Michael. (2018). Fire and fury: Inside the Trump White House. New York, NY: Henry Holt.